المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 04-11-2006 العـــدد : 2227
الصفحـات : 41 المسلسل : 182

ملف صحفي

جازان 13 شوال

نور في جبال فيفا وعبير في فرسان وفُلّ وكادي في كل الأركان

تحلُّ كما الغيثِ
تنعشُ كلَّ المسافاتِ حباً
ويزهرُ أيَّ مكانٍ تجيء إليهْ
بهيمَ الجنوبْ
ويستافُ طيبكَ
حينَ تمدُ ذراعيكَ كي تحتويهْ
أبا متعبٍ
يومَ جئتَ.. أطلَّ الضياءُ
على فرحةٍ كُبِّلتْ في عيونْ
أفاقتْ لتلقى هطولكَ
شوناتُها تستظلُّ بخيركَ
تنهلُ جازانُ منْ دفءِ كفّكَ
يرقصُ عِذقٌ ويزدانُ مَسنى
وفيها النصيدُ يغنّي وفاءَ
لَمَنْ يحملُ الوعدَ في مقلتيهْ

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 04-11-2006 العـــدد : 2227
الصفحـات : 41 المسلسل : 182

إنشاء 3 دوائر تابعة لهيئة التحقيق والادعاء العام في صبيا وصامطة وأبو عريش

جازان: عبدالله البارقي

أوضح رئيس فرع هيئة التحقيق والادعاء العام بمنطقة جازان الدكتور إبراهيم بن يحيى عطيف أن إنشاء هيئة التحقيق والادعاء العام كواحدة من الخطوات المتابعة على صعيد التنظيم العام وذلك بصدور نظامها بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/56) وتاريخ 1409/10/24هـ.

وقد مثّل نظام الهيئة نقلة حضارية ونوعية متقدمة في تنظيم وتحديث أساليب وإجراءات العدالة الجنائية، وبموجبه أصبحت هذه الهيئة سلطة مختصة بالتحقيق والادعاء.

وإنشاء الهيئة هو إحدى الدلالات على اهتمام قيادة هذه البلاد بإنشاء الأجهزة المختصة بتوفير الأمن وإقرار العدالة وفقاً لأسس عليّة شرعية ونظامية تضع في اعتبارها الحفاظ على حقوق الإنسان وكرامته وعدم اتخاذ أي إجراء يمس تلك الحقوق أو ينال من تلك الكرامة.

وترتبط الهيئة بوزير الداخلية الذي له حق الإشراف على أعمالها واتخاذ الإجراءات اللازمة لقيامها بمهامها وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها والتقدم إلى الجهات المختصة بما يراه من المقترحات أو المشروعات التي من شأنها ضمان المستوى اللائق بالتحقيق والادعاء. ويتولى رئيس الهيئة الإشراف على جميع دوائر وإدارات الهيئة وفروعها ويمارس الصلاحيات والاختصاصات المحددة له في نظام الهيئة، وللهيئة اختصاصات عدّة نصّ عليها نظامها وهي: التحقيق في الجرائم، والتصرف في التحقيق برفع الدعوى أو حفظها طبقاً لما تحدّده اللوائح، والادعاء العام أمام الجهات القضائية وفقاً للأنظمة التنظيمية، وطلب تمييز الأحكام، والإشراف على تنفيذ الأحكام الجزائية، والرقابة والتفتيش على السجون ودور التوقيف وأي أماكن تنفّذ فيها أحكام جزائية والقيام بالاستماع إلى شكاوى المسجونين والموقوفين والتحقق من مشروعية سجنهم أو توقيفهم ومشروعية بقائهم في السجن أو دور التوقيف بعد انتهاء المدّة واتخاذ الإجراءات اللازمة لإطلاق سراح من سُجن منهم بدون سبب مشروع وتطبيق ما تقضي به الأنظمة في حق المتسببين في ذلك ولحاظة وزير الداخلية بما يبدو من ملاحظات في هذا الشأن ورفع تقرير له كل ستة أشهر عن حالة السجناء والموقوفين، ويضاف إلى ما سبق من الاختصاصات أيّة اختصاصات أخرى تُسند إليها بموجب الأنظمة أو اللوائح الصادرة طبقاً لنظام الهيئة أو قرارات مجلس الوزراء أو الأوامر السامية.

وقد صدرت التوجيهات الكريمة بأن تباشر الهيئة التحقيق والادعاء - في كل فروعها في قضايا غسل الأموال وذلك بموجب المادة السابعة والعشرين من نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/39) وتاريخ 1424/6/25هـ وكذا التحقيق والادعاء العام في قضايا التستر التجاري بموجب الفقرة (ت) من المادة الثانية من نظام مكافحة التستر الصادر بالمرسوم الملكي الكريم (رقم: م/22) وتاريخ 1425/5/4هـ.

كما أسند إلى الهيئة تمثيل الادعاء العام في قضايا العلامات التجارية بموجب المادة الرابعة والخمسين من نظام العلامات التجارية الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/21) وتاريخ 1423/5/28هـ والتحقيق والادعاء العام في قضايا البيانات التجارية التاسعة من نظام البيانات التجارية

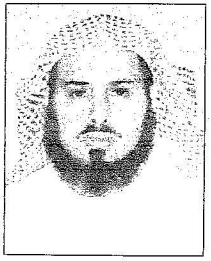

إبراهيم عطيف

الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/15) وتاريخ 1423/4/14هـ بالإضافة إلى تنظيم ملفات الاسترداد للمطلوبين دولياً وعلى ضوء الاتفاقيات والأنظمة، وكذا إصدار أوامر القبض والتوقيف لأولئك المطلوبين وفقاً لنظام الإجراءات الجزائية.

ويشمل اختصاص الهيئة جميع الجرائم التي تقع على إقليم المملكة العربية السعودية إلا ما استثني منها بنظام أو بقواعد تصدر من مجلس الوزراء، كما يشمل جميع الجرائم الواقعة خارج المملكة إذا كانت الجهة القضائية في المملكة مختصة بمقتضى الأنظمة أو المعاهدات التي تكون المملكة طرفاً فيها. وبموجب المادة الرابعة من نظام الهيئة يتم تشكيل لجنة إدارة الهيئة ومن مهام هذه اللجنة إقرار خطط وبرامج العمل بالهيئة، ومراجعة قرارات الاتهام في القضايا التي يُطلب فيها توقيع عقوبة القتل أو القطع أو الرجم. ويشار إلى أن نظام الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/39) وتاريخ 1421/7/28هـ قد أوضح اختصاصات الهيئة ومهامها وكيفية مباشرة تلك المهام والإجراءات التي يجب التقيد بها في كل مراحل القضية ضبطاً واستدلالاً وتحقيقاً وايقافاً ومحاكمة وتنفيذاً. ويجري تنفيذ اختصاصات الهيئة من قبل عدد من الأعضاء الأكفاء الذين يتم اختيارهم بعناية فائقة ووفق شروط محدّدة وبعد مقابلة شخصية تجرى لهذا الغرض. ويتمتع أعضاء الهيئة بالاستقلال التام ولا يخضعون في عملهم إلا لأحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية وليس لأحد التدخل في مجال عملهم.

وبناءً على التوجيهات الكريمة من صاحب السمو الملكي وزير الداخلية - حفظه الله - والقاضية بإنشاء فروع للهيئة في عدد من مناطق المملكة ومباشرة مهامها وفقاً للخطة الموضوعة من قبل المقر الرئيس للهيئة جاء دور المنطقة في إنشاء فرع للهيئة بها حيث تحقق ذلك في الأول من شهر شعبان 1420هـ.

وفي وقت متزامن مع تاريخ بداية العمل بالفرع ووفقاً للخطة الموضوعة للفرع بُدئ العمل في الفرع بدائرتين هما:

أ - دائرة الادعاء العام:

حيث تختص برفع الدعوى الجزائية (الحق العام) أمام المحاكم المختصة وذلك بعد مراجعة أوراق القضايا مراجعة دقيقة وإعداد لائحة تسمى لائحة دعوى عامة.

وفي بداية العمل كانت ترفع إليها القضايا من شرطة المدينة وإدارة مكافحة المخدرات وكذلك القضايا الواردة من محافظات المنطقة والتي تتعلق بموقوفين بشعبة السجن العام بجازان، ثم تطور العمل بالدائرة لترد إليها القضايا الواردة من دوائر التحقيق بالفرع بعد أن استلم الفرع مهام التحقيق في بعض القضايا الجنائية.

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 04-11-2006 العـــدد : 2227
الصفحـات : 41 المسلسل : 182

2- دائرة الرقابة على السجون والإشراف على تنفيذ الأحكام:

وتختص الدائرة بالتأكد من مدى مشروعية إيقاف المتهم ومدى انطباق الأنظمة والتعليمات بحقه وما إذا كان الجرم الذي ارتكبه المتهم من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف من عدمه، وعدم تعرضه لأي تجاوزات من قبل جهة التحقيق أو دور التوقيف أو السجون. وذلك من خلال الجولات اليومية التي يقوم بها أعضاء الدائرة على دور التوقيف وشعبة السجن العام.

كما تقوم الدائرة بالإشراف على تنفيذ الأحكام الصادرة بحق المحكومين سواءً كان ذلك داخل السجن أو خارجه. وكان للعمل بدائرتي الرقابة على السجون والادعاء العام دور مهم في التهيئة لعمل دوائر التحقيق بالفرع حيث بدأ الفرع بممارسة مهام التحقيق بعد مضي عدة سنوات على تأسيس الفرع وبعد أن ضمّ الفرع عدداً لا بأس به من الأعضاء الذين يمكن لهم مباشرة هذه المهمة الكبيرة.

وكانت الأولوية المطلقة لقضايا المخدرات باعتبار أن المنطقة منطقة حدودية وتحتاج معالجة القضايا لجهة مختصة بالتحقيق كادرها على درجة من العلم والخبرة، وعلى ضوء ذلك تم استلام العمل من إدارة مكافحة المخدرات بعد عدة اجتماعات تنسيقية أسفرت في نهايتها عن توقيع محضر التنسيق الذي يتضمن آلية العمل بين فرع الهيئة وبين إدارة مكافحة المخدرات بالمنطقة. وفي عام 1423هـ باشرت دائرة التحقيق في قضايا الاعتداء على العرض والأخلاق مهامها حيث عقدت عدة اجتماعات بين مديرية شرطة المنطقة وفرع الهيئة أثمرت تلك الاجتماعات عن توقيع محضر التنسيق الذي بموجبه تم استلام التحقيق في قضايا الاعتداء على العرض والأخلاق التي تقع داخل مدينة جازان حيث تختص الدائرة بالتحقيق في قضايا الجرائم الماسة بالآداب الشرعية والجرائم الماسة بالعقيدة والجرائم الماسة بالعبادات والجرائم المتعلقة بالعرض والأخلاق بشكل عام. ثم باشرت دائرة التحقيق في قضايا الاعتداء على النفس مهامها في عام 1424هـ بعد التوقيع على محضر التنسيق بين شرطة المنطقة والهيئة على أن تقوم الدائرة بالتحقيق في قضايا الاعتداء على النفس وما دونها التي تحدث داخل مدينة جازان، وتختص الدائرة بالتحقيق في قضايا القتل وقضايا الاعتداء على النفس كالمضاربات وغيرها. وفي عام 1426هـ أسند إلى الهيئة اختصاص هام حيث أصبحت بموجبه تقوم بتدقيق إجراءات قضايا القتل الواردة من مختلف محافظات المنطقة والتي تحال إلى الفرع من قبل صاحب السمو الملكي أمير المنطقة ويجري إعداد قرارات الاتهام فيها ورفعها للمقر الرئيس للهيئة لمراجعتها. كذلك تقوم الدائرة بدراسة القضايا الواردة لها من قبل إمارة المنطقة من أجل دراستها وإبداء المرئيات حيالها وهذا نابع من الثقة الكبيرة التي يوليها صاحب السمو الملكي أمير المنطقة لفرع الهيئة ومنسوبيه.

وهناك دائرة المال والتي جرت التهيئة الكاملة لبداية ممارسة أعمالها والتي ستختص بالتحقيق في جميع القضايا التي تمثل اعتداء على المال، وستبدأ في ممارسة هذا الاختصاص قريباً إن شاء الله. وتطوراً للتوسع في المهام الموكولة إلى الهيئة جرى التوسع في إنشاء الدوائر بمحافظات المناطق وفقاً للخطة المعدّة من قبل رئاسة الهيئة، وإنفاذاً لتوجيهات صاحب السمو الملكي وزير الداخلية حفظه الله فقد جرى اعتماد افتتاح عدد من الدوائر الجديدة في المنطقة.